



مركز الاتحاد
للابحاث و التطوير

ورقة سياسية

هرمز يكتب السياسة الأمريكية

بين الحرب وصناديق الاقتراع

تاريخ الاصدار

هرمز يكتب السياسة الأمريكية

٢٠٢٦-٥-٦

بين الحرب وصناديق الاقتراع

مقدمة

تشكل التطورات المتسارعة في منطقة الخليج الفارسي، وعلى رأسها التوترات المتصاعدة في مضيق هرمز، نقطة ارتكاز مركزية لفهم التحولات الراهنة في السياسة الدولية وانعكاساتها العميقة على الداخل الأمريكي. فهذه المنطقة، التي تمثل أحد أهم الشرايين الحيوية لنقل الطاقة عالمياً، لم تعد مجرد فضاء جغرافي للصراع الإقليمي، بل تحولت إلى ساحة اختبار حقيقية لإرادة القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإيران، في ظل تصاعد المواجهة بينهما إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود.

في هذا السياق، تأتي قرارات دونالد ترامب وتصعيده العسكري والسياسي تجاه إيران كعامل حاسم في إعادة تشكيل معادلات التوازن الإقليمي والدولي، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على إدارة أزمة خارجية، بل بات يمتد ليطال البنية الداخلية للنظام السياسي الأمريكي نفسه. فالتصعيد في مضيق هرمز، بما يحمله من تهديد مباشر لأمن الطاقة العالمي وارتفاع أسعار النفط، ينعكس بصورة شبه فورية على الاقتصاد الأمريكي، مما يضع الإدارة الأمريكية أمام معادلة معقدة تجمع بين ضرورات القوة العسكرية وضغوط الواقع الاقتصادي الداخلي.

وتزداد هذه المعادلة تعقيداً مع اقتراب الانتخابات النصفية للكونغرس، التي تمثل محطة مفصلية في تحديد توازن القوى بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة: الحزب الجمهوري الأمريكي والحزب الديمقراطي الأمريكي. ففي ظل تصاعد الحديث عن انقسام داخلي بين الجمهوريين أنفسهم بشأن جدوى الانخراط في مواجهة مفتوحة مع إيران، مقابل سعي الديمقراطيين لاستثمار هذا التصعيد سياسياً عبر تحميل الإدارة مسؤولية أي تدهور اقتصادي أو انزلاق نحو حرب طويلة، يتحول الصراع الخارجي إلى أداة صراع داخلي بامتياز.

وعليه، لم تعد المواجهة في مضيق هرمز مجرد نزاع جيوسياسي تقليدي، بل أصبحت عنصرًا مؤثرًا في إعادة تشكيل المزاج الانتخابي الأمريكي، وفي رسم ملامح مستقبل القيادة السياسية في واشنطن. فنجاح الإدارة الأمريكية في تحقيق إنجاز سريع وحاسم قد يعزز صورة القيادة القوية ويمنح دفعة انتخابية مهمة، في حين أن استمرار الاستنزاف العسكري والاقتصادي دون نتائج واضحة قد يؤدي إلى تآكل الثقة الشعبية، ويفتح المجال أمام تحولات عميقة في موازين القوى داخل الكونغرس، بل وربما داخل الحزب الحاكم نفسه.

انطلاقاً من ذلك، تكتسب هذه الورقة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل التفاعل المركب بين ثلاثة مستويات متداخلة: التصعيد العسكري في مضيق هرمز، والانقسام السياسي الداخلي في الولايات المتحدة، وتأثير ذلك كله على مسار الانتخابات النصفية ومستقبل القيادة السياسية الأمريكية. وهي

بذلك تحاول تقديم قراءة تفسيرية شاملة تتجاوز التحليل الظرفي للأحداث، لتكشف عن البنية العميقة للعلاقة بين السياسة الخارجية والديناميات الانتخابية في النظام الأمريكي، في لحظة تاريخية تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين.

أولاً: طبيعة التصعيد وتأثيره المباشر

يشكّل التصعيد الراهن في مضيق هرمز نقطة تحوّل نوعية في مسار التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث انتقل من مستوى "الردع المتبادل" إلى مستوى "المواجهة التشغيلية المحدودة" ذات الطابع البحري-الطاقوي. وفي هذا السياق، جاء قرار دونالد ترامب إطلاق عملية بحرية لإعادة فتح المضيق المعروفة إعلامياً "بمشروع الحرية" كخطوة تعكس تحولاً في العقيدة الأمريكية من سياسة الاحتواء إلى سياسة فرض حرية الملاحة بالقوة.

١) من الردع إلى الاشتباك: التحول في قواعد اللعبة

لم يعد التصعيد محكوماً بقواعد الاشتباك التقليدية التي سادت خلال العقود الماضية، بل أصبح أقرب إلى نمط "الحرب الرمادية"، "حيث تتجنب الأطراف إعلان الحرب رسمياً، لكنها تمارس أفعالاً ذات طبيعة حربية (استهداف ناقلات، ضرب منشآت، تعطيل الملاحة). هذا التحول يعكس ثلاثة اعتبارات رئيسية:

- إيران تسعى إلى توظيف موقعها الجغرافي كورقة ضغط استراتيجية، عبر التلويح أو التنفيذ الجزئي لإغلاق المضيق، باعتباره وسيلة ردع غير متماثلة في مواجهة التفوق العسكري الأمريكي .
- الولايات المتحدة تدّعي أن أي إغلاق للمضيق يمسّ بمبدأ أساسي في القانون الدولي وهو حرية الملاحة، ما يبرر—وفق رؤيتها—التدخل العسكري لضمان تدفق الطاقة .
- البيئة الدولية لم تعد قادرة على احتواء التصعيد بسرعة، بسبب تراجع فعالية الأطر متعددة الأطراف وتزايد الاستقطاب الدولي .

٢) الضربات المتبادلة: تكتيك الاستنزاف البحري

أدى إطلاق العملية إلى سلسلة من الضربات المتبادلة التي استهدفت ناقلات نفط وسفن تجارية، وبنى تحتية للطاقة (مرافئ، منشآت تخزين)، إضافة إلى أصول بحرية عسكرية أو شبه عسكرية. وهنا يبرز نمط الاستنزاف منخفض الكثافة، الذي يتميز بكلفة يومية مرتفعة دون حسم سريع، وقدرة كل طرف على إلحاق ضرر محدود لكن مستمر بالآخر، كما صعوبة التصعيد إلى حرب شاملة بسبب كلفتها العالية.

هذا النمط يعيد إلى الأذهان ما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ "حرب الممرات الحيوية"، حيث لا يكون الهدف احتلال الأرض، بل التحكم في تدفقات التجارة والطاقة.

٣) صدمة الطاقة العالمية: من الجغرافيا إلى الاقتصاد

يمر عبر مضيق هرمز ما يقارب **خمس الإمدادات النفطية العالمية**، ما يجعل أي اضطراب فيه ينتج أثراً فورياً على الأسواق الدولية. ويمكن تفكيك التأثير الاقتصادي إلى ثلاث حلقات مترابطة¹:

- **صدمة العرض:** أي تراجع أو تهديد الإمدادات ، ارتفاع أسعار النفط والغاز، وزيادة تكاليف النقل والتأمين البحري.
- **انتقال الأثر إلى الاقتصاد العالمي:** أي ارتفاع معدلات التضخم، تباطؤ النمو في الاقتصادات الصناعية، والضغط على سلاسل الإمداد العالمية.
- **الارتداد على الداخل الأمريكي:** ارتفاع أسعار الوقود، زيادة كلفة المعيشة، وتآكل القوة الشرائية للطبقة الوسطى .
- وهنا يتحول التصعيد العسكري إلى **أزمة اقتصادية-سياسية داخلية**، وهو ما يفسر حساسية هذا الملف في السياق الانتخابي الأمريكي.

٤) **البعد القانوني: بين حرية الملاحة وحق الدفاع**

يثير التصعيد إشكاليات قانونية معقدة في إطار القانون الدولي:

- **مبدأ حرية الملاحة:** حيث تستند الولايات المتحدة إلى مبدأ حرية المرور في المضائق الدولية، كما كرّسته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لتبرير تدخلها².
- **حق الدفاع عن النفس:** حيث تستند إيران إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لتبرير إجراءاتها باعتبارها رداً على تهديد أو عدوان³.
- **المنطقة الرمادية القانونية:** هل إغلاق المضيق عمل عدواني أم إجراء دفاعي؟ هل مرافقة السفن بالقوة تدخل مشروع أم انتهاك للسيادة؟ هذه الأسئلة تعكس غياب توافق دولي واضح، ما يفتح المجال لتفسيرات متناقضة تُستخدم سياسياً.

٥) **نحو حرب استنزاف مفتوحة**

انطلاقاً من المعطيات السابقة، يمكن توصيف الوضع الحالي بأنه: **حرب استنزاف بحرية-اقتصادية ذات طابع دولي غير معلن** وتتميز هذه الحرب بغياب الحسم العسكري السريع، وتداخل العسكري بالاقتصادي، إضافة إلى امتداد أثارها إلى النظام الدولي ككل. كما أنها تحمل ثلاث مخاطر استراتيجية:

- الانزلاق غير المقصود إلى حرب شاملة نتيجة خطأ في التقدير
- تدويل الصراع عبر تدخل قوى كبرى أخرى (مثل الصين أو روسيا)
- إعادة تشكيل سوق الطاقة العالمي على نحو دائم.

إن ما يجري في مضيق هرمز لم يعد مجرد أزمة أمنية موضعية، بل أصبح بؤرة تفاعل بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي والقانون الدولي. فالتصعيد الذي بدأ كعملية لضمان حرية

¹ U.S. Energy Information Administration (EIA), "World Oil Transit Chokepoints: Strait of Hormuz," latest report.

² United Nations, *United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS)*, 1982.

³ United Nations, *Charter of the United Nations*, 1945, Article 51.

الملاحه، سرعان ما تحوّل إلى آلية استنزاف متبادل تُلقى بظلالها على الاستقرار الاقتصادي العالمي، وتعيد طرح أسئلة جوهرية حول حدود استخدام القوة في حماية المصالح الحيوية.

ثانياً: التأثير على الداخل الأمريكي: تفاعل الاقتصاد والرأي العام والبنية الحزبية

لم يعد التصعيد في مضيق هرمز حدثاً خارجياً معزولاً، بل تحوّل إلى متغير داخلي ضاغط يعيد تشكيل السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية. فالتاريخ الانتخابي الأمريكي يُظهر بوضوح أن الناخب، خصوصاً في الانتخابات النصفية، يُعطي أولوية قصوى للاعتبارات الاقتصادية الملموسة، بينما تبقى السياسة الخارجية عاملاً ثانوياً ما لم تنعكس مباشرة على مستوى المعيشة. ومن هنا، فإن التفاعل بين أزمة الطاقة، والتضخم، والانقسام السياسي، يجعل من هذا التصعيد عاملاً حاسماً في تحديد مآلات التوازن الحزبي.

(١) الاقتصاد: من صدمة خارجية إلى عقاب انتخابي

يمر عبر مضيق هرمز ما يقارب ٢٠% من إمدادات النفط العالمية، ما يجعله "عنق زجاجة" في الاقتصاد الدولي. وعندما يتعرض هذا الممر للتهديد أو التعطيل الجزئي، فإن الأثر ينتقل بسرعة إلى الداخل الأمريكي عبر ثلاث قنوات رئيسية:

- **قناة الأسعار:** أي ارتفاع أسعار النفط عالمياً، والانعكاس المباشر على أسعار البنزين داخل الولايات المتحدة، وزيادة تكاليف النقل والإنتاج.
 - **قناة التضخم:** ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى تضخم عام، وتوسّع أثر التضخم ليشمل الغذاء والخدمات، وتقليص القوة الشرائية للأسر.
 - **قناة المزاج الاقتصادي:** تراجع ثقة المستهلك، وارتفاع القلق من الركود، وزيادة الحساسية تجاه الأداء الحكومي.
- ووفق الأدبيات السياسي، يميل الناخب الأمريكي إلى "معاينة" الحزب الحاكم عند تدهور المؤشرات الاقتصادية، حتى لو كانت الأسباب خارجية. وفي هذا السياق، يتحول التصعيد العسكري الذي تقوده إدارة دونالد ترامب إلى عبء داخلي، إذ يُنظر إليه باعتباره أحد أسباب ارتفاع الأسعار، بغضّ النظر عن تعقيداته الجيوسياسية.

(٢) الرأي العام: تآكل سردية "America First"

شكّلت عقيدة "America First" التي تبناها ترامب أساساً لشرعيته السياسية، حيث وعد بتقليص التدخلات العسكرية الخارجية، وإعادة توجيه الموارد نحو الداخل. غير أن الانخراط في مواجهة مفتوحة مع إيران يعيد إنتاج مفارقة جوهرية:

- **التناقض بين الخطاب والممارسة:** فالخطاب يطالب بإنهاء الحروب، أمّا الواقع، فيكشف مزيد من الانخراط في صراع مكلف وطويل.
- **كلفة الحرب وتأثيرها النفسي:** حيث يرتفع الإنفاق العسكري اليومي، في ظل غياب "نصر سريع" واضح، وتزايد القلق من التورط في حرب طويلة.

⁴ Morris P. Fiorina, *Retrospective Voting in American National Elections* (New Haven: Yale University Press, 1981).

- تحولات في الخريطة الانتخابية: فالمستقلون يميلون إلى الابتعاد عن المرشحين المرتبطين بالحروب، أما القاعدة الشعبية، فجزء منها يعارض التدخل الخارجي من حيث المبدأ. وهنا يتآكل أحد أهم مصادر قوة ترامب: "التميز عن النخبة التدخلية التقليدية"⁵.

٣) الانقسام داخل الحزب الجمهوري: أزمة هوية استراتيجية

أدت المواجهة مع إيران إلى كشف انقسام بنيوي داخل الحزب الجمهوري الأمريكي، يمكن توصيفه بأنه صراع بين تيارين:

- التيار التدخلية: الذي يدعم استخدام القوة العسكرية، ويرى في المواجهة ضرورة لفرض الهيمنة الأمريكية.
 - التيار الانعزالي/الشعبي: الذي يعارض الحروب الخارجية، ويركز على القضايا الداخلية والاقتصاد.
- هذا الانقسام ينعكس في التصريحات المتباينة داخل الحزب، والتردد في دعم العمليات العسكرية، كما المخاوف من الكلفة الانتخابية. والنتيجة هي إضعاف وحدة الخطاب الجمهوري، وهو عامل حاسم في الانتخابات النصفية التي تتطلب تعبئة حزبية عالية.⁶

٤) هجوم الديمقراطيين: توظيف الأزمة دون امتلاك بديل كامل

يسعى الحزب الديمقراطي الأمريكي إلى استثمار التصعيد عبر استراتيجية متعددة الأبعاد:

- عبر التأطير السياسي للأزمة: وذلك بتصوير الحرب على أنها مكلفة اقتصادياً، غير مبررة استراتيجياً، وتفقر إلى خطة خروج واضحة.
- عبر الضغط المؤسسي: باستخدام الكونغرس للحد من صلاحيات الإدارة، والدعوة إلى رقابة على الإنفاق العسكري.
- عبر استهداف صورة القيادة: وذلك بتقديم ترامب كقائد متهور، يفتقر إلى رؤية استراتيجية، ويعرض الاقتصاد للخطر. لكن رغم ذلك، يواجه الديمقراطيون قيوداً مهمة بانقسامات داخلية بين الجناح التقدمي والمعتدل، وغياب إجماع حول بديل واضح للسياسة الخارجية. ما يجعلهم مستفيدين من أخطاء الخصم أكثر من كونهم أصحاب مشروع متكامل.⁷

ثالثاً: كيف يؤثر ذلك على الانتخابات النصفية؟

تعدّ الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية تقليدياً بمثابة استفتاء على أداء السلطة التنفيذية أكثر من كونها منافسة برامجية صرفة. ومع تصاعد التوتر في مضيق هرمز، تدخل هذه الانتخابات في تداخل غير مسبوق بين متغيرين حاسمين: الحرب والاقتصاد. هذا التداخل يُنتج ثلاثة سيناريوهات رئيسية، لكل منها ديناميكياته وآثاره على مستقبل دونالد ترامب والحزبين الكبيرين.

السيناريو الأول: خسارة الجمهوريين لمقاعد مهمة (السيناريو المرجح)

⁵ Stephen M. Walt, *The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018).

⁶ John H. Aldrich, *Why Parties? A Second Look* (Chicago: University of Chicago Press, 2011).

⁷ Larry M. Bartels, *Unequal Democracy: The Political Economy of the New Gilded Age* (Princeton: Princeton University Press, 2008).

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن التكلفة الاقتصادية للحرب ستتجاوز أي مكاسب رمزية محتملة، وهو ما يفعل آلية "التصويت العقابي" ضد الحزب الحاكم.

(١) آلية الانتقال من الاقتصاد إلى السلوك الانتخابي: حيث ارتفاع أسعار الوقود تضغط بشكل مباشر على الناخب. وبالتالي يصبح هناك شعور بعدم الاستقرار، وانخفاض للثقة في الإدارة. وفي هذه الحالة، لا يُفَرَّق الناخب كثيرًا بين "أسباب خارجية" و"مسؤولية داخلية"، بل يُحمّل الإدارة القائمة النتائج.

(٢) دور الحرب في مضاعفة الأثر: الحرب لا تُنتج فقط كلفة اقتصادية، بل تعزّز الشعور بعدم اليقين، وتثير مخاوف من توسّع الصراع، وتضعف الأولويات الداخلية (الصحة، التعليم، الوظائف). وهذا يجعل الحرب عاملاً مضاعفًا للغضب الاقتصادي، وليس مجرد عامل إضافي.

(٣) انعكاسات على الحزب الجمهوري الأمريكي: وذلك بفقدان مقاعد في الدوائر المتأرجحة، تراجع دعم المستقلين، وصعوبة تعبئة القاعدة في ظل الانقسام الداخلي. بالنتيجة: إضعاف السيطرة الجمهورية على الكونغرس، وربما فقدان إحدى الغرفتين.

السيناريو الثاني: استفادة ترامب انتخابيًا (احتمال محدود لكن ممكن)

يرتبط هذا السيناريو بما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ "تأثير الالتفاف حول العلم"، حيث يميل الناخبون إلى دعم القيادة في أوقات الأزمات—لكن بشروط صارمة.

١. شروط تحقق هذا السيناريو

لكي يتحقق، يجب أن تتوافر ثلاثة عناصر مترامنة:

- إنجاز عسكري سريع، عبر تأمين الملاحة في مضيق هرمز، وتقليص التهديد الإيراني دون توسع الحرب.
- ضبط الكلفة الاقتصادية، عبر استقرار أسعار النفط، وتجنّب موجة تضخم حادة.
- بناء سردية سياسية ناجحة، عبر تصوير التدخل كحماية للاقتصاد العالمي، وإبراز القيادة الحازمة مقابل "ضعف الخصوم".

٢. توظيف الخطاب السياسي

في هذا السياق، يمكن لترامب إعادة صياغة الأزمة ضمن خطاب: "أنا أحمي الأسواق العالمية وأفرض احترام الولايات المتحدة". وهو خطاب يستهدف القاعدة القومية، والناخبين القلقين من الفوضى الدولية.

٣. حدود هذا السيناريو

رغم إمكانية تحقيقه، إلا أنه يظل محدودًا لأن الناخب الأمريكي حساس جدًا للأسعار، وأي تأخير في الحسم يُفقد التأثير الإيجابي، كما أنّ الإعلام المعارض سيعيد تأطير الحدث كـ "مغامرة مكلفة". لذلك، يبقى هذا السيناريو مرهونًا بسرعة النتائج ودقتها.

السيناريو الثالث: استنزاف طويل بلا حسم (السيناريو الأخطر)

هذا السيناريو يجمع بين أسوأ عناصر السيناريوهين السابقين: لا نصر عسكري، ولكن مع كلفة اقتصادية مستمرة.

١. خصائص هذا السيناريو

أنه يشهد عمليات عسكرية متقطعة دون حسم، واستمرار تهديد الملاحة، إضافة إلى تقلبات حادة في أسعار الطاقة.

٢. الأثر التراكمي على الداخل الأمريكي

اقتصاديًا: سيؤدي إلى تضخم مزمن، وضغط مستمر على الأسر، ولتراجع النمو.
سياسيًا: سيؤدي إلى تآكل الثقة في القيادة، تصاعد النقد داخل الكونغرس، وزيادة الاستقطاب الحزبي.

انتخابيًا: سيحصل عزوف بعض الناخبين عن التصويت، وسيحوّل المستقلين نحو المعارضة، وسيحصل انقسام في القاعدة الجمهورية .

٣. الانعكاس على صورة ترامب

يتحوّل دونالد ترامب في هذا السيناريو من قائد قوي إلى رئيس عالق في حرب بلا نهاية . وهو تحول خطير في النظام السياسي الأمريكي، حيث تلعب الصورة القيادية دورًا حاسمًا في السلوك الانتخابي.

مقارنة بين السيناريوهات

العامل	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
الوضع الاقتصادي	متدهور	مستقر نسبيًا	متدهور بشدة
الحسم العسكري	غائب	سريع	غائب
موقف الناخب	عقابي	داعم مؤقت	عقابي حاد
أثره على الجمهوريين	خسائر	مكاسب محدودة	خسائر كبيرة

رابعًا: مستقبل ترامب السياسي

يرتبط مستقبل دونالد ترامب في المرحلة الراهنة بمدى قدرته على تحويل أزمة خارجية معقدة—تتمحور حول التوتر في مضيق هرمز—إلى رصيد سياسي داخلي، بدل أن تتحول إلى عبء انتخابي واستراتيجي. فالنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على مبدأ المساءلة الدورية، حيث تُعيد الانتخابات النصفية ضبط توازن القوى، وتُحدد في الوقت نفسه مكانة الرئيس داخل حزبه وخارجه.

١. على المدى القريب: اختبار البقاء في الانتخابات النصفية

في الأجل القصير، لا يُقاس مستقبل ترامب فقط بنتائج الانتخابات، بل بطبيعة هذه النتائج ومدى انعكاسها على موقعه داخل الحزب الجمهوري الأمريكي.

أ. محددات التأثير الفعلي

- **أسعار الوقود كمتغير حاسم:** حيث تمثل أسعار البنزين مؤشراً يومياً يلمسه الناخب، وأي ارتفاع مستمر يُترجم مباشرة إلى تراجع في الرضا الشعبي. وبالتالي يتحول الرئيس—بغض النظر عن الأسباب—إلى “المسؤول الرمزي” عن الغلاء. هنا تصبح أزمة الطاقة الناتجة عن التوتر في مضيق هرمز عاملاً انتخابياً مباشراً.
 - **مدة الحرب: عامل الزمن السياسي:** حيث الحروب القصيرة يمكن تبريرها سياسياً، والحروب الطويلة تتحول إلى عبء نفسي واقتصادي. كلما طال أمد المواجهة مع إيران، زادت كلفة ترامب سياسياً، حتى دون هزيمة عسكرية.
 - **وجود “إنجاز واضح”:** أي فتح فعلي وآمن للملاحة، وتراجع ملموس في التهديد، وإعلان “نصر” قابل للتسويق إعلامياً. وفي غياب هذا الإنجاز، يفقد الخطاب السياسي مصداقيته، ويتحول إلى دفاع دائم بدل الهجوم.
- ب. سيناريو التراجع داخل الحزب**

إذا استمرت الأزمة دون حسم، فإن التأثير لن يقتصر على نتائج الانتخابات، بل سيمتد إلى تآكل نفوذ ترامب داخل الحزب الجمهوري. وبالتالي، تصاعد الانتقادات من التيار غير التدخلّي، وتراجع الحماس لدى القاعدة الانتخابية، وبروز أصوات تطالب بإعادة تقييم الاستراتيجية. وهنا يتحول ترامب من “قائد مهيم على الحزب” إلى “رئيس محل مساءلة داخل حزبه نفسه”.

٢. على المدى المتوسط: بين إعادة الهيمنة أو بداية الانحسار

بعد الانتخابات النصفية، يدخل مستقبل ترامب مرحلة أكثر عمقاً، حيث تتحدد ملامح القيادة داخل الحزب، وإمكانية إعادة تشكيله. فإذا خسر الحزب الجمهوري الأمريكي مقاعد مهمة سيتم تحميل ترامب المسؤولية، وسيتم ربط الخسارة بالحرب والتضخم، وتحميل القيادة التنفيذية المسؤولية المباشرة. وبالتالي إعادة طرح سؤال: هل كانت المواجهة ضرورية؟

قد يظهر تيار داخل الحزب " ما بعد ترامب" يتميز برفض الحروب الخارجية الطويلة، والتركيز على الاقتصاد الداخلي، ويتبنى نسخة “منقحة” من الشعبوية دون التصعيد العسكري. وهذا التيار قد لا يطيح بترامب فوراً، لكنه يُضعف احتكاره للقيادة. وفيما يخص إعادة تشكيل التوازن الداخلي، فقد يتم انتقال الحزب من قيادة شخصية إلى قيادة أكثر تعددية، وتساعد دور الكونغرس في توجيه السياسة، وتقليص هامش المناورة الرئاسية.

أما إذا نجح ترامب في إدارة الأزمة، بالتأكيد سيعزز هيمنته السياسية، ويعيد تشكيل الحزب، وسيكرس صورة “القائد الحاسم”، إذا ما تمّ تحقيق إنجاز في مضيق هرمز، وضبط الأسعار أو الحد من ارتفاعها. وبالتالي سيقدم نفسه كحامٍ للمصالح الأمريكية، وهذا يعزز شرعيته ليس فقط انتخابياً، بل داخل الحزب، حيث ستتراجع الأصوات المعارضة داخلياً، وسيتمّ تعزيز التيار القومي—الأمني، وتحويل الحزب إلى إطار أكثر تماسكاً حول شخصه.

سيتمّ توسيع القاعدة السياسية، من خلال جذب جزء من المستقلين عبر خطاب القوة والاستقرار، وإعادة تعبئة القاعدة الشعبوية، وتوظيف النجاح خارجياً لتعزيز الثقة داخلياً. وفي هذا السيناريو، لا يكتفي ترامب بالبقاء، بل يتحول إلى مُعيد تشكيل للحزب الجمهوري.

٣. العامل الحاسم: التفاعل بين الحرب والاقتصاد

رغم تعدد السيناريوهات، يبقى العامل الحاسم هو العلاقة بين الأداء العسكري والكلفة الاقتصادية، فالنجاح العسكري دون استقرار اقتصادي، له تأثير محدود، والاستقرار الاقتصادي دون حسم عسكري له تأثير هش، أما الجمع بين الحسم والاستقرار فهو مكسب سياسي قوي، وأي اختلال في هذه المعادلة يهدد مستقبل ترامب.

خلاصة

إن ما يحدث في مضيق هرمز يمثل اختبارًا مزدوجًا لترامب: خارجيًا في إدارة الصراع، وداخليًا في كسب ثقة الناخب. وبالتالي، فإن الانتخابات النصفية القادمة لن تكون مجرد استحقاق سياسي تقليدي، بل استفتاء فعلي على قدرة القيادة الأمريكية على إدارة توازن معقد بين الحرب والاقتصاد. وفي ضوء المعطيات الحالية، تبدو الأزمة أقرب إلى أن تكون عبئًا انتخابيًا على ترامب، ما لم يتحقق اختراق سريع يغيّر معادلة الكلفة والنتائج.

إن مستقبل دونالد ترامب لم يعد يُحدد فقط عبر صناديق الاقتراع، بل عبر قدرته على إدارة أزمة مركبة تتقاطع فيها الجغرافيا السياسية مع الاقتصاد الداخلي. فالتصعيد في مضيق هرمز لا يمثل اختبارًا عسكريًا فحسب، بل هو في جوهره اختبار لقدرة القيادة على تحقيق توازن دقيق بين القوة والكلفة، بين الحسم والاحتواء. وفي ضوء ذلك، فإن ترامب يقف أمام مفترق طرق حقيقي: إما أن يحول الأزمة إلى لحظة تعزيز تاريخي لقيادته، أو أن تتحول إلى بداية تراجع نفوذه داخل النظام السياسي الأمريكي.